مجلة الإحياء، المجلد: 23، العدد: 33، أكتوبر 2023، ص - ص: 269 – 280
الترقيم الدولي: 4350-1112 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2406-2588

الزّكاة والأوقاف في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1914-1830

Zakat and The Endowments in French colonial Project in Algeria 1914-1830

د/ محمد شقرة
Mohammed Chagra
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باتنة 1
مخبر الدراسات في التاريخ، الثقافة والمجتمع
mohamed.chagra@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2022/12/16 تاريخ القبول: 2023/08/14

الملخص:
تهدف الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الـزّكاة والأوقاف في إنجاح المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر وذلك من خلال تحويل فريضة الـزّكاة إلى مجرد ضريبة عربية يدفعها الجزائريون لصالح السلطة الجديدة، الأمر الذي يؤكد على التناقض الذي وقعت فيه الإدارة الاستعمارية من خلال محاربة الشريعة الإسلامية من جهة وعدم إلغاء الـزّكاة من جهة أخرى باعتبارها تسهم بشكل مباشر في دعم المشروع الاستيطاني الاستعماري في الجزائر.
كما تُعد أملاك الأوقاف أحد الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في فرض استراتيجيتها على أرض الواقع للتوسع في الجزائر والتحكم فيها وإغراء المستوطنين على المجيئ إلى "الجنة" التي وعدوا بها والإقامة فيها مستفيدين من أموال وأملاك الأوقاف الضخمة الموروثة عن العهد العثماني والتي كان يستخدمها الجزائريون كأداة للتكافل الاجتماعي وتعزيز اللّحمة والترابط فيما بينهم ومحاربة الفقر والحفاظ على كرامة الفقراء وتجنيبهم ذل السؤال، لذلك تحايلت عليهم الإدارة الاستعمارية الفرنسية بخلق تنظيمات بديلة ظاهرها التعاون والتكافل وباطنها إهانة الجزائريين وإذلالهم باسم الحضارة والمدنية الفرنسية.
الكلمات المفتاحية: الـزّكاة؛ الأوقاف؛ الضّرائب؛ الإدارة الاستعمارية؛ المكاتب الخيرية الإسلامية.

Abstract:
The research paper aims to show the importance of zakat and endouments to makethe French colonial project successful in Algeria ttrough the tranformation of zakat obligation to an arabik tasc that is paid bythe Algerians to the new au thority this emphasizes the contradition that clonial administation occurin through the Islamic doctrime and not to canal to cancel zakat which contributes directly to support or supply the colonial project in Algeria.

The properties of endoument are considered one of the french colonial a dministration means to impose its strategy on the area to spread in Algeria to govern it and to tempt settlers to come to the paradise that they promised to live in and they profit from the money and the great properties of ottoman era .which the Algerians used as a tool of social cooperation .making the powerful poor people dignity and to avoid the looking doun questions .so. The french colonial administation was tricky to create organizations

to show help and coopiration but its hidden ai mis to look doun the Algerians by the civil french civilisation.

The key words: Zakat; Endouments; Taxes; Colonial administration; Islamic charity offices.

مقدّمة:

اتخذت الإدارة الاستعمارية الفرنسية العديد من الإجراءات للتحكم في الجزائريين وممتلكاتهم المختلفة ولإغراء "السيد الجديد" الذي وطّنته في هذه الأرض المغتصبة بقوة السلاح والقمع والقوانين الجائرة، ومن بين الأموال والممتلكات التي وضعت عليها سلطتها أموال الزّكاة والأوقاف، وكانت تبتغي من وراء ذلك محو كل ما يمتّ بصلة بالواقع الجزائري الذي كان موجوداً قبل 1830م، وضرب عقيدة وهوية وتاريخ وعادات وتقاليد الشعب الجزائري، وهو أحد الأهداف التي كانت إدارة الاحتلال تسعى للوصول إليها بعد الاستيلاء على الأرض على الأقل على المدى المتوسط، وهذا لن يتحقق إلا بوضع سلطتها المباشرة على مصادر التكافل الاجتماعي بين الجزائريين أولا ثم خلق تنظيمات جديدة قادرة أن تكون البديل "الأمثل" للتنظيمات والهياكل السابقة.

تتمحور إشكالية دراستي حول:

لماذا استولت الإدارة الاستعمارية على الأملاك الوقفية في الجزائر مباشرة بعد الاحتلال وحولت فرضة الـــــزّكاة إلى مجرد ضريبة؟ وما هي الأدوات التي استحدثتها كبديل لنظام الزكاة والأوقاف؟ وما الآثار التي خلفتها على المجتمع الجزائري؟

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح:

- أهمية فريضة الزّكاة وأملاك الأوقاف في بناء الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.
- دور الــزّكاة والأوقاف في إغراء وجذب المستوطنين إلى الجزائر.
- محاربة الإدارة الاستعمارية للمشاريع والتنظيمات التعاونية الإسلامية.
- دور السياسة الاستعمارية تجاه الــزّكاة والأوقاف في خلخلة الوحدة الاجتماعية والتكافل بين الجزائريين.

هناك العديد من الدراسات الوطنية والاستعمارية السابقة التي عالجت موضوع الأوقاف والزكاة في العهد الاستعماري وكيفية استخدام الإدارة الاستعمارية الفرنسية لهما في بناء إمبراطورتيها في الجزائر نذكر منها ما كتبه أبو القاسم سعدالله حول موضوع الأوقاف في كتابه الحركة الوطنية الجزائرية في جزئه الأول وكتاب تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس، غير أن أهم دراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه للطالب زاهي محمد بعنوان: "الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830-1870م" تعرض فيها إلى الهجمة الشرسة للاستعمار الفرنسي ضد المؤسسات الوقفية في الجزائر، والآثار التي خلفتها على المجتمع الجزائري.

أما فيما يخص الزكاة فنجد بأن الدراسات الاستعمارية قد تطرقت اليها بشكل واسع بعد أن اعتبرتها من الضرائب العربية وجعلتها في خدمة المستوطنين، من بينها:

- Charles-Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919), T 01.
- Jean Mirante, La France Et les Œuvres Indigènes Algérie, Cahier des Centenaires de L'Algérie.

ودراسة في المجلة الإفريقية لأوميرا (Aumerat) حول المكاتب الخيرية الإسلامية Le Bureau de Bienfaisance Musulman والتي تعد في نظرنا البديل الاستعماري للأوقاف، بالإضافة إلى بعض الدراسات

الوطنية باللغة الفرنسية من بينها ما كتبه أحمد هني حول موضوع الضرائب العربية ومنها الزكاة والموسومة بـــ: La Colonisation Agraire et Le sous-développement en Algérie

1- النظام الضّريبي العربي الاستعماري الفرنسي في الجزائر:

الضرائب العربية من أكثر المسائل الحساسة في الاقتصاد الاستعماري الفرنسي في بداية الاحتلال نظراً للاختلاف الكبير بينها وبين النظام الضريبي العثماني، غير أن الاستعمار حافظ على هذا النظام الجبائي[1] المهم مع إحداث تغييرات عليه من حيث القوانين بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة، وحتى تكون الاستفادة المالية أكبر بالنسبة للنظام الجديد في الجزائر بعد 1830م، لذلك اقتصرت الإدارة الاستعمارية على الاهتمام بكيفية تحصيلها من الجزائريين دون إخضاعها للقوانين المطبقة في فرنسا[2].

ظهر النظام الضريبي الاستعماري مباشرة بعد الاحتلال بشكل غير منظم، خاصة وأن مسألة البقاء في الجزائر لم يُفصل فيها إلا في عام 1834م بعد صدور المرسوم الملكي في 22-07-1834م الذي يعتبر الجزائر "جزءا من الممتلكات الفرنسية في إفريقيا"، ومن المؤكد أن الضرائب المفروضة على الجزائريين كانت قاسية جدا باعتبارها حطمت أصحاب الأرض وقضت على مداخيلهم، وضلت الإدارة الاستعمارية تفرض الضرائب على الجزائريين رغم الكوارث والأزمات التي تعرضوا لها في فترات مختلفة[3]، كل هذا لم يثنها عن تحطيم بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ينبغي التذكير أن الميلاد الرسمي للضرائب العربية كان بداية من 1845م، فمنذ هذا التاريخ تم تحديد الضرائب العربية إلى عدة أنواع طبقا للأمر الصادر بتاريخ: 17-01-1845م والتي تتشكل من: **الحكور، العشور، الزكاة،** ثم **اللوسة** (ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية قبل إلغائها سنة 1858) ثم أضيف لها ضريبة أنشئت في 18-06-1858م وهي الضريبة على الرؤوس، وهي خاصة ببلاد القبائل وتعرف أيضا "**باللزمة القبائلية**"[4].

جعلت الإدارة الاستعمارية من الضرائب العربية وسيلة لإضعاف المجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى إحداث اختلالات على طرق التعامل، وأفقر الشعب الجزائري.

وبدءاً من 1850 أصبح دفع الضرائب نقدا بشكل إجباري، وهو ما جعل الاحتياطات النقدية لدى الجزائريين تظهر وتتحرك.[5]

2- مسألة الزّكاة في المشروع الاستعماري الفرنسي:

الزّكاة[6] ضريبة على الأنعام (الأغنام، الأبقار، الإبل، الماعز)، وتختلف مبالغها باختلاف نوع الحيوانات والمناطق وهذا إلى غاية 1863م، وهو التاريخ الذي تم فيه توحيدها وفق السعر التالي: 4 فرنكات على الجمال، 3 فرنكات على الأبقار[7]، 0,20 فرنك للرأس الواحد على الغنم، و0,25 فرنك للرأس الواحد من الماعز، أما الخيل فمعفاة من الضريبة لتشجيع تربيتها لأن جيش الاحتلال يحتاجها، وكذلك الحمير لأنها لا تمثل ربحا أي لا فائدة منها.

ورغم هذه الإعفاءات فإنّ دخل الزكاة يفوق دخل العشور وباقي الضرائب العربية الأخرى، كما أن دخل الزّكاة يزيد بنسبة كبيرة تماشيا مع زيادة الماشية[8]، وكانت الإدارة الاستعمارية ترى بأنّ من يدفع زكاته من الجزائريين قد التزم بالإجراءات القانونية على الرغم من صعوبة تقبلها من السكان الأصليين[9]، خاصة وأنها فريضة شرعية لا دخل للاستعمار فيها، كما أن ذلك سيرهق كاهله أكثر بسب ما يدفعه من ضرائب كثيرة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ تحصيل الإدارة الاستعمارية للزّكاة يخضع إلى طرق وأساليب جديدة لم يكن الجزائري يعمل بها في السابق ولا تستند إلى الشّرع الإسلامي، وفي ذلك يقول أحد

الصحفيين الفرنسيين: «..وفيما يخص الزّكاة يمكن أن أشهد بهذه الحقائق السنوية، فلجمع هذه الضريبة يتنقل الجباة عبر البلديات ويتفقدون المواشي التي يمتلكها كل جزائري سواء كانت أغنام أو ماعز أو أبقار ويقدرون قيمة الزّكاة التي تخضع إلى القوانين المسيرة لهذه العملية.. » [10]

لقد استفادت الإدارة الاستعمارية بشكل كبير من مداخيل الضرائب العربية والتي تعد الزّكاة أحد أوجهها حيث بلغت 161212 ف سنة 1889م، يضاف إليها الضرائب الإضافية التي ارتفعت إلى 3453961ف، وهذا المقدار يلحق بضريبة الدولة التي بلغ دخلها 16115216 ف، وهذا ما يؤكد سياسة الإفقار المعتمدة من طرف السلطات الاستعمارية لتأمين عيش المستوطنين وتشجيعهم على البقاء في الجزائر، وهذا الدخل العام للضريبة يذهب العشر منه إلى رؤساء " الأهالي" ، والباقي يقسم بين الدولة والعمالات، أما الضرائب الإضافية فتذهب إلى البلديات والمستشفيات وغيرها، وكله في صالح المستوطنين.

تُعد الزّكاة الضريبة الأكثر دخلا للسلطات الاستعمارية والتي وضعتها تحت سيطرتها رغم علاقتها بالشريعة الإسلامية، نظرا لما تدره عليها من أموال طائلة، ما يبين أن الاستعمار الفرنسي لم تكن تهمه الشريعة الإسلامية في حد ذاتها بقدر كيفية الحصول على الأموال والاستحواذ على ممتلكات الجزائريين لتنشيط الحركة الاستيطانية وتوطيد أركانها في الجزائر، وقد بلغ مجموع ما دفعه الجزائريون من ضريبة **الزّكاة** 5.551.550 ف سنة 1896 وارتفع المبلغ إلى 5.689.932 ف سنة 1897[11].

أما جباية هذه الضرائب فتتطلب عمليات معقدة ومحاكمات، والاستدعاءات المتكررة، مما يزيد في نفقات الدافع ومشكلة المواصلات وغيرها[12]، وهي كلها مشاكل يعاني منها الجزائريون وتنعكس على المستوى المعيشي لهم.

الجدول رقم (01): مجمل ما يسهم به الفلاح الجزائري من ضرائب عربية

السنة	1867	1897
عدد الفلاحين	100650	121614
الضرائب العربية للدفع	404800 ف	526500 ف
عدد الهكتارات	411893 هكتار	380949 هكتار
الأراضي المحروثة	5192 هكتار	4635 هكتار

Source Ahmed Henni, La Colonisation Agraire et Le sous -Développement en Algérie, Société National, Détrition et Le Diffusion, Alger, 1982 , p94.

جعلت الإدارة الاستعمارية من الضرائب وخاصة العربية منها وسيلة لإضعاف المجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى إحداث اختلال في طرق التعامل وأفقر الشعب الجزائري خاصة بعد إصدار قرار إجبارية تسديدها نقداً بدءاً من 1850، هذا الإجراء جعل الجزائريين يلجؤون إلى مدخراتهم السابقة التي كانت تمثل عنصر ضمان ضد السنوات الرديئة، وقد أصبحت الضرائب العربية الوسيلة المثلى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين تساهم في بناء قرى وتجمعات محلية لهم، خاصة بعد أن منحتهم المراسلة المؤرخة في: 17-01-1845م جزءا منها تقدر ب 10% من الضرائب العربية، لترتفع إلى 30% بموجب المرسوم الملكي المؤرخ في 25-08-1852م لتصبح 40% بدءا من 01-01-1859م، لترتفع إلى 50% سنة 1861[13]، وانعكس الوضع العام على الجزائريين وخاصة سكان الريف باعتبارهم من أكثر دافعي الضرائب

في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، فالأعباء الضريبية ضربت بقوة التماسك الاجتماعي لهم سواء الأغنياء منهم أو الفقراء، وعليه كانت هناك نية من الإدارة الاستعمارية لتحطيم القدرة الاقتصادية للأغنياء.[14]

وانتقد أحمد بودة في بيان له الحالة المزرية التي يعاني منها السواد الأعظم من الشعب الجزائري، هذا السواد الذي تتحكم فيه فئة متغطرسة من المستوطنين لا تصلح للحكم، وتعبث بخيرات الجزائر وتستأثر بها غير آبهة بمعاناتهم[15]، واستدل بالحديث النبوي الشريف في قول الرسول ﷺ: «إذا وُسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»، كما انتقد البعض من الجزائريين المنبهرين بالحضارة الفرنسية في ميدان التعاون والتكافل الاجتماعي ودعاهم إلى العودة إلى الإسلام وقراءته بشكل متأن باعتباره سبّاقاً إلى حل كل المشاكل الاجتماعية، وخاصة ما فرضه الله على الأغنياء من الزّكاة، والصدقات المختلفة على الفقراء باعتباره حق لهم، وليس إذلالا لهم كما تفعل الإدارة الاستعمارية من خلال قوانينها الاجتماعية التي يشيد ويتشدق بها البعض ويدعو إلى تطبيقها.

كما ذكّرهم بأن الجزائر قبل الاحتلال كانت لها أنظمتها الاجتماعية المختلفة وخيراتها التي تزيد بكثير عن حاجات الطبقات الاجتماعية الضعيفة، ولمّا جاء الاستعمار وباسم الحضارة والتمدن ألغى كل هذه الأنظمة واستبدلها بما يخدم مصالحه ومصالح أبنائه من المستوطنين وأتباعهم، فقام بـ:

- فرض الضرائب الباهضة.
- اغتصاب الزّكاة والعشور، وإنفاقها على الجيش والشرطة والمصالح الاستعمارية.
- استحوذ على الأوقاف والأحباس بغير حق ووزعها على المستوطنين، وجعل البقية من الأموال تحت تصرف الحكومة العامة.
- تجريد الجزائريين من أراضيهم الخصبة وأملاكهم الواسعة وأموالهم الطائلة.
- أصبح 95% من الجزائريين يعانون من الفقر، منهم 30% شحاذين لا مأوى ولا ملجأ لهم.

في المقابل خيرات أرضه من الحبوب الغذائية تكتظ بها خزائن الاستعمار[16].

3- المكاتب الخيرية الإسلامية البديل الاستعماري للأوقاف:

الوقف نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع يقدم خدمات جليلة في إطار التضامن والتكافل بين المسلمين، ويستفيد منه العلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين، وكان الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين الإسلامي، والحفاظ على اللّحمة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، ومن أنواع الأوقاف التي كانت موجودة في الجزائر عند الاحتلال الفرنسي، أوقاف عامة وأوقاف خاصة، أما الأوقاف العامة فتتمثل في:

أوقاف بيت المال وأوقاف الطرقات وأوقاف العيون(المياه) وأوقاف الأندلس وأوقاف الأشراف وأوقاف مكة والمدينة وأوقاف سُبل الخيرات.

أما الأوقاف الخاصة فهي أوقاف الشيخ الثعالبي وأوقاف الجامع الكبير وأوقاف مختلف المساجد والزوايا والقباب والجبانات[17]، وبمجرد استيلاء ديبورمون على مدينة الجزائر أمر بضم كل الأملاك التي لا يثبت أصحابها عقود الملكية في ظرف ثلاثة أيام، وكان الهدف من مصادرتها هو:

- خوف الفرنسيين من بقاء هذه الأملاك تحت سلطة المسلمين مما سيجعل من وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي.

- بقاء تلك الأملاك في يد المسلمين الجزائريين سيبقيهم أغنياء ومستغنين عن السلطة الجديدة، فلو بقيت تلك الأملاك تحت تصرف المسلمين فإنّه لا يمكن للمستوطنين الأوروبيين الاستفادة منها والبقاء والاستقرار في الجزائر[18].

ومن أجل التحايل على الجزائريين والتغطية على قراره الجائر بمصادرة أملاك الأوقاف أنشأ ديبورمون لجنة تقوم بالسهر على الأوقاف ومواردها أطلق عليها "اللجنة الخيرية للغوث" تتشكل من تسعة أشخاص، ومما يلاحظ أن بعض أعضاء هذه اللجنة كانوا أعضاء أيضا في اللّجنة البلدية، وكانت هذه اللّجنة سوى صورة للتمويه والتحايل وكسب الوقت واسترضاء بعض العناصر الضعيفة من الجزائريين[19].

أصدر الجنيرال كلوزيل في 1830/12/07 قراراً أعطى من خلاله صلاحيات تسيير الممتلكات القديمة التي تخص المسلمين إلى أملاك الدولة[20]، والمقصود هنا ممتلكات الأوقاف[21] التي كانت موجودة آنذاك وأصبحت تحت تصرف السلطة الاستعمارية حيث طلب من المفتين والقضاة والوكلاء أن يقدموا حساباتهم عن الأوقاف وسجلاتهم إلى مدير الدومين وهدد المخالفين بالعقاب الشديد[22]. ويُرجع ميرانت (Mirante) ذلك من أجل استخدام هذه الممتلكات فيما يخص التعليم العام والمساعدة العامة "للأهالي"[23]، ولكن ما حدث بعد هذا القرار في الجزائر يجعلنا نؤكد بأنّ الهدف منه كان الاستحواذ على هذه الممتلكات واستغلالها في خدمة وتطوير المستوطنة الناشئة.

وفي 1840/03/07 أصدر بيجو قرارا بتحويل هذه الممتلكات وجعلها تحت مراقبة مدير الداخلية، هذا المكتب أصبح تحت إشراف لجنة من المسلمين بعد القرار الذي أصدره كافينياك في 1842/05/01 والذي كانت تتبعه لجنة خيرية مكلفة بتوزيع "الصدقات" والمنح والمساعدات والإعانات من كل الأشكال[24]، وقد ادعت الإدارة الاستعمارية أن الغرض من إنشائها هو تدارك بعض التعويض الذي حُرم منه الفقراء منذ الاحتلال نتيجة استيلاء الدولة الاستعمارية على أملاك الوقف ومصادرتها دون تعويضها[25]، وبناءً على ذلك أصبحت الدولة تقدم للميزانية المحلية أو البلدية مبلغاً من المال يوزع كإعانات سنوية على قدماء العاملين، وكصدقات وإغاثات لفقراء مدينة الجزائر، وهو في نظر وزير الحربية الماريشال فيان دَين على الدولة وليس تضحية منها نتيجة استفحال ظاهرة الفقر والبؤس بسبب تقلص مداخيل الأوقاف وانتقالها إلى سلطة الاحتلال وتحكمه في جل المصادر المالية والممتلكات التي كانت تحت بحوزة الجزائريين[26]، أما الإدارة الاستعمارية فتُرجع تردي الأوضاع المعيشية للجزائريين إلى الجفاف وارتفاع الأسعار وغيرها من الأسباب.

لكن إذا أحدثنا مقارنة بسيطة بين العصر العثماني في الجزائر والعهد الفرنسي فيما يخص ارتفاع الأسعار نجد أن الذي لم يدرك العصر العثماني ويشاهد نشاطه الاقتصادي وما يتصل به من أمور المعاش يتسرب إليه الشك ويسارع إلى تكذيب ذلك، مع أن ذلك حقيقة واقعة يشهد بصحتها الكثير، فالموظف في العصر العثماني على سبيل المثال يقضي حاجات كثيرة بعدد قليل من النقود كمائة ريال مثلا، أما في العهد الفرنسي فقد ارتفعت الأسعار كثيرا وصارت القدرة الشرائية لمائة ريال عثمانية لا تعادلها مئة فرنك فرنسية وإنما يعادلها ألف فرنك، وهذا دليل على ارتفاع الأسعار وغلائها.

لقد وقعت العديد من الأزمات الاقتصادية كنتيجة للجفاف وسوء الأحوال المناخية وانعدام الاستقرار السياسي، والتي أدت إلى وقوع مجاعات عديدة في العهد الفرنسي ومن بينها مجاعة 1838م بقسنطينة نظرا للفتن والفوضى التي أحدثها الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة، بالإضافة إلى كثرة الأمطار والثلوج التي منعت الفلاحين من حراثة أراضيهم[27].

كان الفلاح الجزائري يقوم خلال السنوات ذات الإنتاج الجيّد بتخزين الحبوب في المطامير أين يتم استخراجها في أوقات الحاجة خاصة في سنوات القحط[28]، لقد كانت وسيلة احتياط تمنع من وقوع الفاقة، لكن "الحرب" جاءت وأفسدت كل شيء، فالجنود الفرنسيون وصلوا إلى هذه المخازن واستولوا عليها[29]، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المختلفة إلى أكثر من ثلاث مرّات بسبب الزيادة في الطلب سواءً من السكان أو من الجيش الفرنسي، فارتفع سعر القمح من 50ف إلى 60 ف للقنطار في حدود سنة 1865م[30] بعد أن كان أقل من ذلك بكثير في نهاية الأربعينات من القرن 19 مثلما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أسعار القمح والشعير في بعض مدن الجزائر سنة 1849

المدن	القمح (ف/ق)	الشعير (ف/ق)
الجزائر	20	10
المدية	14	06
مليانة	13	06
الأصنام	13	05
سور الغزلان	17	07
قسنطينة	14	06
سطيف	16	18
وهران	13	05
مستغانم	13	06
معسكر	17	06
تلمسان	10	08
تنس	16	10
شرشال	23	08
قالمة	19	09

المصدر رئاسة التحرير، المبشر، ع40، مطبعة الدولة، 06 جمادى الثانية 1256 هـ الموافق لـ: 1849/04/30، الجزائر، ص04.

إنّ الارتفاع الكبير في الأسعار يُعدّ أحد الأسباب التي أدت إلى استفحال مجاعة 1867م، بالإضافة إلى أسباب أخرى متعددة أقر بـها الإمبراطور نابليون الثالث، وتتمثل في:

- الرّبـا.
- الإجراءات والأعباء القانونية المرتفعة.
- الإيجار المرتفع.
- الضرائب المختلفة، والاستحواذ على أموال الزكاة.
- الاستحواذ على أفضل الأراضي.
- الحد من الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي الخاصة بالمواشي[31].
- مصادرة أملاك الأوقاف العامة والخاصة.

فأين الإغاثة والمساعدة التي قدمتها المكاتب الخيرية الإسلامية التي أكّد ميرانت على نجاعتها في الحد من البؤس؟ أم هي كغيرها من المؤسسات الاستعمارية لم تؤد الدور المنوط بـها وذهبت أموالها إلى غير مستحقيها؟ وفي تقرير لابن صيام يؤكد أن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ونقص الميزانية جعل المكتب الخيري لا يستطيع الصرف على المسجلين عنده من الفقراء فما بالك بالجدد[32] الذين زاد عددهم في نهاية الستينات من القرن التاسع عشر نتيجة المجاعة الرّهيبة التي ضربت الجزائر، وكذا الفترة التي أعقبت مقاومة محمد المقراني نظراً لسياسة التّهجير والنّفي ومصادرة أملاك الثّائرين ومنحها لمُهاجري الألزاس واللورين.

لقد كان الاستيلاء على الأوقاف جريمة كبرى في نظرنا قام بـها الاستعمار، حيث وسّعت من دائرة الفقر في الجزائر لما كانت تقدمه من إعانات كبيرة للفقراء والمساكين، خاصة في السنوات الصعبة وفترات الفاقة والجائحة، تعمل من خلالها على إنقاذهم من مخالب المجاعة وتحفظ كرامتهم، وهو ما فسره أبو القاسم سعد الله بقوله: « لقد رأينا مآل الأوقاف الإسلامية مآل مُؤلم ومُضر بالصالح العام للمجتمع الجزائري، فبعد أن كانت مورداً للتعليم وتنشيط الحياة الدينية والتكافل الاجتماعي وصيانة المساجد وتكريم العلماء ونحو ذلك انتهت إلى ثكنات وطرقات وساحات وكنائس ومزارع للكولون... وعندما لم يبق قائما من الأوقاف إلا النزر اليسير أسست الإدارة الفرنسية مكتبا سُمي بالمكتب الخيري الإسلامي ليشرف على ميزانية سنوية من 113510ف نص عليها القانون على أنها تعويض للمسلمين على ما فقدوه منذ 1830...»[33].

وصل عدد المكاتب الخيرية الإسلامية التي أنشأتها سلطات الاحتلال الفرنسي سنة 1912م إلى 27 مكتب موزعة على العمالات الثلاث كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المكاتب الخيرية الإسلامية سنة 1912

العمالة	المكاتب
الجزائر	الجزائر – بوفاريك – البليدة – بوسعادة – شرشال – المدية – مليانة – أورليونفيل- تنس
وهران	وهران – معسكر – مغنية – مستغانم – غليزان – سيدي بلعباس – تيارت – تلمسان.
قسنطينة	قسنطينة – عنابة – سطيف – بسكرة – قالمة – سوق أهراس – فليب فيل – ميلة- بجاية

Source G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1912, Imprimerie Administrative, Victor Heintz, Alger, 1913, p148.

استفادت هذه المكاتب من إعانات ميزانية الدولة بقيمة 230,910 ف تم من خلالها تقديم مساعدات إلى 10.652 عائلة سواءً كانت نقدية أو عينية قيمتها 249.417,59ف منها: 180.011,75 ف مساعدات نقدية و69.405,84 ف مساعدات عينية[34]، وهو مبلغ ضئيل جدا لا يمكن أن يسد رمق المحتاجين الذين يعيشون في معظمهم تحت عتبة الفقر فما بالك باحتياجاتهم الأخرى من مأوى ورعاية طبية وملابس وغيرها، فإذا قسمنا مبلغ 249.417,59 ف على 10.652 عائلة تحصل كل عائلة على 23 ف، ونحن نعلم أن العائلات الجزائرية في ذلك الوقت يصل عدد أفرادها إلى 10 أفراد في غالب الأحيان أو أكثر.

ارتفع هذا المبلغ سنة 1915 (بداية الحرب العالمية الأولى) إلى285.490 ف من قبل ميزانية المستعمرة، كما تلقت هذه المكاتب التي بقيت في نفس العدد (27 مكتب) مساعدة نقدية وعينية قيمتها 358.634,76 ف[35] منها 244.366,25 ف نقدية و 114.268,51 ف عينية لصالح 13.611 عائلة[36]، لكن تبقى هذه المساعدات قليلة جدا في ظل الزيادة الكبيرة في عدد الفقراء، زد على ذلك أنّ أغلب المؤن من المواد الغذائية المختلفة كانت تذهب إلى جبهات القتال لصالح الجنود الفرنسيين.

لقد كان للحرب العالمية الأولى آثاراً سلبية على الجزائر ونتج عنها تقسيم اجتماعي جديد في أوساط الشعب الجزائري، فاحتياجات الحرب فرضت تسخير مختلف إمكانيات الجزائر عن طريق الشراء أو الاستيلاء "القانوني" على المنتجات الجزائرية.

الطلبات على الحبوب والخمور والفواكه والخضر والجلود والأصواف تزايدت بسرعة مما أدى إلى ارتفاع كمية الصادرات وتراجع الاستيراد بشكل كبير.

الفترة الممتدة من 1914-1918 ارتفعت فيها الأسعار بشكل ملحوظ بسبب ترك المستوطنين للأراضي، ومشاركتهم في الحرب حيث زادت بعض السلع والمواد عن 500% وهذا الارتفاع انعكس بحدة على الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين[37].

خاتمة

لقد تركت هذه السياسة مجموعة من الآثار السلبية على المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة، وبالتالي كشفت مدى زيف الإدارة الاستعمارية وخداعها الجزائريين نظراً لأنّ هذه المؤسسات أصبحت مصدراً هاماً مدراً للمنفعة عليها تستفيد منها متى تشاء، خاصة في الظروف الطارئة كالحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

بيّنت هذه الدراسة أن سيطرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية على أموال الزّكاة والأوقاف كان الهدف منه:

- الاستيلاء على أموال وممتلكات الجزائريين بكل الطرق والوسائل.
- إحصاء كل الممتلكات التي بحوزة الجزائريين البعيدة عن سلطة الإدارة الاستعمارية.
- إحصاء الجزائريين وخاصة سكان الريف، وتأطيرهم والمعرفة الدقيقة بنشاطاتهم ومعاملاتهم المالية.
- معرفة مصدر هذه الأموال وفيما تُصرف وعلاقتها بتمويل المقاومة الشعبية أو التنظيمات السياسية فيما بعد.
- مراقبة أموال الزّكاة والأوقاف ومنع ذهابها للزوايا، وبالتالي تجفيف منابع تمويلها تمهيدا لغلقها حتى لا تتمكن من استقطاب الأطفال للتعلم فيها.
- العمل على منع الزوايا من المصادر الوقفية التي يستفيد منها الفقراء وكذا طلبة العلم والمعلمين المقيمين فيها.
- تحطيم العائلات المتنفذة في المجتمع الجزائري التي كانت تقوم بأعمال جليلة في أوساط السكان في مجال التعاون والتكافل الاجتماعيين، والحفاظ على اللّحمة بين السكان للتقليل من الفقر والبؤس بينهم، وهي العائلات التي كانت في معظمها ترفض التعامل والتعاون مع الاستعمار وتقوم بدعم وتمويل المقاومة.
- خلق فئة اجتماعية جديدة موالية للاستعمار تتكون من القيّاد والباش أغوات ورؤساء الـجُماعات تقدم لهم كل التسهيلات والامتيازات سواء من أموال الزّكاة أو الأوقاف، باعتبارهم يقومون بمهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار ويراقبون تحركات الجزائريين حماية لمصالح الاستعمار.

- استخدام الجيش الفرنسي لهذه الأموال في الحصول على المعدات العسكرية المختلفة وفي التموين بالحبوب واللحوم وغيرها في جبهات القتال خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- القضاء على التعاون والتكافل بين الجزائريين وتشجيع الملكية الفردية والاقتصاد الرأسمالي عن طريق خلق فئة جديدة غريبة عن المجتمع الجزائري وعاداته وتقاليده تتألف من المستوطنين واليهود ومعاونيهم يتحكمون في خيرات وممتلكات الجزائريين.
- إنهاء وجود الطبقة المتوسطة وخلق طبقة اجتماعية تعاني من الفقر والبؤس تبقى في حاجة ماسة للإدارة الاستعمارية ومؤسساتها البديلة عن الزّكاة والأوقاف لا تفكر سوى في كيفية الحصول على لقمة العيش.
- تحطيم أدوات التعاون والتكافل الاجتماعي التقليدية المستمدة من الشريعة الإسلامية وتشويه الهوية الجزائرية الإسلامية بواسطة المؤسسات المالية الجديدة التي خلقها الاستعمار كبديل للمؤسسات التعاونية الجزائرية.

إنّ البحث في استراتيجية الإدارة الاستعمارية للتحكم في فريضة الزكاة وممتلكات الأوقاف من الدراسات التي تحتاج إلى البحث والتمحيص نظرا لأنّ الموضوع لايزال مفتوحا خاصة مسألة الزكاة التي لم تعط حقها من الدراسة والتحليل والتفسير على اعتبار أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر قد اعتمد على الزكاة والأوقاف في بناء مشروعه الاستيطاني في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك فقد استخدمهما للضغط على الشعب الجزائري لإفقاره وخلخلة بنائه الاجتماعي وتحطيم نظامه التعاوني الإسلامي الذي أساسه الزكاة والأوقاف.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج5، ط1، 1998.
2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر، الجزائر، ج1، ط خ، 2007.
3) الحبيب بن الطاهر، الفقه المالكي وأدلته، دار ابن الحزم، بيروت، لبنان، ج2، ط1، 1998.
4) رئاسة التحرير، المبشر، ع40، مطبعة الدولة، 06 جمادى الثانية 1256 هـ الموافق لـ: 1849/04/30، الجزائر.
5) عبد الرحمن رزاقي، الضرائب في الجزائر ما بين 1871و1914، مجلة الباحث، المطبعة المركزية للجيش، العدد3، الجزائر، نوفمبر 1985.
6) ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4.
7) صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح، تق: بونار رابح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
8) م.أ.و.ج رقم: JA74، نص البيان الذي ألقاه النائب الوطني السيد أحمد بودة في المجلس الجزائري حول الأمن الاجتماعي في الإسلام، المغرب العربي، ع45، الجزائر، 08 رجب 1368.
9) كريم ولد النبية، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866/1947، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2006/2005.

باللغة الفرنسية:

1) Charles-Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919),T 01, Presses Universitaires de France,108, Boulevard Saint-Germain, Paris 1968.
2) Aumerat, «Le Bureau de Bienfaisance Musulman », Revue Africaine, N°43, Offices Publications Universitaires, Alger.
3) Abdellatif Benachenho, Formation du Sous-développement en Algérie, Office des Publications, Abou Nouas, Hydra, Alger, 1976.

4) Bonzon Lucien, Du Rigime Fiscal en Algérie, Ses conséquence sur la situation et le développement de cette colonie, Librairie Nouvelle de droit et de jurisprudence, Paris, France, 1899.
5) Bouchard. A, Les Impôts en Algérie, Librairie Guillaumin, Paris, France, 1893.
6) Jules Duval, Réflexions sur la Politique de L'Empéreur en Algérie, Chalamel, Aine, Librairie, Editeur Commissionnaire pour L'Algérie et Létrager, Paris, Janivier, 1866.
7) G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1912, Imprimerie Administrative, Victor Heintz, Alger, 1913.
8) G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1915, Imprimerie Administrative, Victor Heintz, Alger, 1916.
9) Ahmed Henni ¸ La Colonisation Agraire et Le sous -Développement en Algérie¸ Société National¸ Détrition et Le Diffusion¸ Alger¸ 1982.
10) Jean Mirante, La France Et les Œuvres Indigènes Algérie, Cahier des Centenaires de L'Algérie, Imprimerie, Apiglet, 8, C^ie, Orléons.
11) Rédacteurs en Chefs, « Les Sociétés de Prévoyance en Algérie », Le Progrè de Bel-Abbes, 19^ème Année, N°1515, Sidi-bel-Abbes, 13/10/1900.
12) Rédacteurs en Chefs, «La Question Indigène», La Gazette Algérienne, 9^eme année, 10/05/1893.

الهوامش:

[1]- Bouchard. A, Les Impôts en Algérie, Librairie Guillaumin, Paris, France, 1893, p1.

[2]- Ibid, p1.

[3]- كريم ولد النبية، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866/1947، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2005/2006، ص 147.

[4]- Charles-Robert, Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919), T 01, Presses Universitaires de France, 108, Boulevard Saint-Germain, Paris 1968, p250.

[5]- Ahmed Henni, La Colonisation Agraire et Le sous -Développement en Algérie, Société National, Détrition et Le Diffusion, Alger, 1982, p94.

[6]- الزكاة: هي الركن الثالث من أركان الإسلام، ومعناها في اللغة النمو والزيادة. أما شرعا فهي إخراج مال مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه إذا تم الملك والحول، وهي فرض عين على كل من توفرت فيه شروط وجوبها لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (المزمل: 20).
ينظر: الحبيب بن الطاهر، الفقه المالكي وأدلته، ج2، ط1، دار ابن الحزم، بيروت، لبنان، 1998، ص05.

[7]- Charles-Robert, Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919), T 01, p251.

[8]- عبد الرحمن رزاقي، الضرائب في الجزائر ما بين 1871و1914، مجلة الباحث، العدد3، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، نوفمبر 1985، ص ص 39-40.

[9]- Rédacteurs en Chefs, «La Question Indigène», La Gazette Algérienne, 9^eme année, 10/05/1893, p1.

[10]- Ibid, p1.

[11]- Bonzon Lucien, Du Rigime Fiscal en Algérie, Ses conséquence sur la situation et le développement de cette colonie, Librairie Nouvelle de droit et de jurisprudence, Paris, France, 1899, p24.

[12]- عبد الرحمن رزاقي، الضرائب في الجزائر ما بين 1871و1914، مجلة الباحث، ص ص 40-42.

[13]- Ahmed Henni, La Colonisation Agraire et Le sous -Développement en Algérie, p94.

[14]- Ibid, p 101.

[15]- م.أ.و.ج رقم: JA74، نص البيان الذي ألقاه النائب الوطني السيد أحمد بودة في المجلس الجزائري حول الأمن الاجتماعي في الإسلام، المغرب العربي، ع45، الجزائر، 08 رجب 1368، ص01.

[16]- المصدر السابق، ص03.

[17]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج5، ط1، 1998، ص ص 152-153.

[18]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر، الجزائر، ج1، ط خ، 2007، ص76.

[19]- المرجع السابق، 2007، ص29.

[20]- Jean Mirante, La France Et les Œuvres Indigènes Algérie, Cahier des Centenaires de L'Algérie, Imprimerie, Apiglet, 8, C[ie], Orléons, p32.

[21]- تركزت الأوقاف في أواخر العهد العثماني بالقرب من المدن الكبرى، حتى أصبحت حسب بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها، والمعاملات القانونية الخاضعة لها فإنها لم تكن تخضع لأية ضريبة أو رسم، ولا لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام.

ينظر: ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، ص53.

[22]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، 76.

[23]- Jean Mirante, La France Et les Œuvres Indigènes Algérie, Cahier des Centenaires de L'Algérie, p32.

[24]- Ibid, p32.

[25]- لقد كانت هذه المكاتب أحد أدوات استنزاف أموال الجزائريين بعد الاستيلاء على الأوقاف، والتي أصبحت تحت التصرف المباشر للحكومة الفرنسية، فبموجب قرار الحاكم العام بيجو الصادر في: 1843/10/20، والذي دُعم بالقرار الصادر في: 1843/11/28 تم تثبيت الإطار التأسيسي لهذه المكاتب تحت إشراف مدير الداخلية، ووضّح كيفية توزيع أموال أوقاف مكة والمدينة على فقراء المسلمين، وهو ما يؤكد أن هاته الأموال التي كانت تحت التصرف المباشر للهيئات الوقفية تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستحواذ عليها وبقوة القانون. ينظر:

- Aumerat, « Le Bureau de Bienfaisance Musulman », Revue Africaine, N°43, Offices Publications Universitaires, Alger, p195.

[26]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص ص187-188.

[27]- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص14-16.

[28]- Rédacteurs en Chefs, « Les Sociétés de Prévoyance en Algérie », Le Progrès de Bel-Abbes, 19[ème] Année, N°1515, Sidi-bel-Abbes, 13/10/1900, p01.

[29]- Ibid, p01.

[30]- Jules Duval, Réflexions sur la Politique de L'Empéreur en Algérie, Chalamel, Aine, Librairie, Editeur Commissionnaire pour L'Algérie et Létrager, Paris, Janivier, 1866, p61.

[31]- Jules Duval, Réflexions sur la Politique de L'Empéreur en Algérie, p59.

[32]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص 196.

[33]- المرجع السابق، ص ص 202-203.

[34]- G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1912, p148.

[35]- لم توضح التقارير الفرنسية الحكومية مصدر هذه الأموال والمساعدات، هل هي من ميزانية الحكومة أو مساعدات خاصة أو من طرف مؤسسات القرض المختلفة التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وخاصة (ش.أ.إ)، لكن غالب الظن أنها من أموال الأوقاف التي استولت عليها حكومة الاحتلال.

[36]- G.G.A, Exposé de la Situation Générale de L'Algérie en 1915, p549.

[37]- Abdellatif Benachenho, Formation du Sous-développement en Algérie, Office des Publications, Abou Nouas, Hydra, Alger, 1976, p156.